

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٢٣٧**

الأربعاء، ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيد ميسا – كوادرا	(بيرو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيد ولديغيريما
	بولندا	السيد رادومسكي
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد سامبرانا توريليو
	السويد	السيد أورنيوس سكاو
	الصين	السيد ما جاوشو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد داه
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي

جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ١٣ آذار/مارس ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة (S/2018/218)

1811340 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ١٣ آذار/مارس ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة (S/2018/218).

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة ناكاميتسو.

السيدة ناكاميتسو (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي، على دعوتي لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن بشأن الحادثة التي وقعت في سالزبري، بالمملكة المتحدة، في ٤ آذار/مارس ٢٠١٨. وإذ أنه ليست لدي أي معلومات مستقلة بشأن هذه المسألة، سأنقل إليكم المعلومات التي تكرمت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بتوفيرها لي.

لقد اجتمع المجلس من قبل لمناقشة الحادثة التي وقعت في ٤ آذار/مارس في سالزبري والمتعلقة باستخدام مادة كيميائية سامة – يُزعم أنها عامل مؤثر على الأعصاب – ما أسفر عن تسمم ثلاثة أفراد ونقلهم إلى المستشفى نتيجة لذلك. وكما يدرك المجلس، فقد طلبت المملكة المتحدة، وكجزء من ردها على هذه الحادثة، مساعدة تقنية من الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بموجب المادة الثامنة من اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، التي تنص على أن توفر الأمانة الفنية المساعدة التقنية والتقييم التقني للدول الأطراف تنفيذا لأحكام الاتفاقية، بما في ذلك تقييم المواد الكيميائية المجدولة وغير المجدولة.

وبناء على ذلك، قرر المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إيفاد فريق إلى المملكة المتحدة في زيارة للمساعدة التقنية. وقد أُوفد فريق المساعدة التقنية إلى المملكة المتحدة في ١٩ آذار/مارس في المرحلة السابقة للنشر وخلال الفترة من ٢١ إلى ٢٣ آذار/مارس لمرحلة النشر الكامل. وتلقى الفريق، في خلال عمله، معلومات عن الوضع الطبي للأفراد الثلاثة المتضررين وجمع عينات دم من هؤلاء الأفراد، في إطار تسلسل كامل لحفظ العينات لتسليمها إلى مختبر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وما تلاه من تحليل للعينات بمعرفة مختبرات معينة لدى تلك المنظمة.

وبالإضافة إلى تلك الأنشطة، جمع الفريق عينات بيئية من الموقع. وقد جرى ذلك مرة أخرى في إطار تسلسل كامل لحفظ العينات. كما طلب الفريق وتسلم أجزاء من العينات التي جمعتها السلطات البريطانية لأغراض المقارنة وللتحقق من تحليل المملكة المتحدة لها.

وأطلع الفريق على تفاصيل المادة الكيميائية السامة التي حددتها المملكة المتحدة. واستعرضت النتائج التحليلية والبيانات من التحليل الكيميائي للعينات الأحيائية الطبية التي جمعتها سلطات المملكة المتحدة من الأفراد المتضررين والعينات المأخوذة من البيئة في الموقع.

وذكرت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية منذ ذلك الحين أن نتائج تحليل العينات الأحيائية الطبية التي أجرتها المختبرات المعينة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تثبت تعرض الأفراد الثلاثة المتضررين لتلك المادة الكيميائية السامة. وإضافة إلى ذلك، فإن نتائج تحليل العينات البيئية التي أجرتها المختبرات المعينة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تثبت وجود مادة كيميائية سامة في العينات.

ختاما، إن نتائج التحليل الذي أجرته المختبرات المعينة التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية للعينات البيئية والعينات الأحيائية الطبية التي جمعها فريق زيارة المساعدة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تؤكد النتائج التي توصلت إليها المملكة المتحدة فيما يتعلق بنوع المادة الكيميائية السامة التي استخدمت في سالزبري في ٤ آذار/مارس. وأشار فريق زيارة المساعدة التقنية أن المادة الكيميائية السامة المعنية كانت بدرجة نقاء عالية.

واستنادا إلى نتائج تحليل العينات من أربعة من المختبرات المعينة التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، أعدت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تقريرا يتضمن ويوضح المعلومات التي ذكرتها توا. وفي ١٢ نيسان/أبريل، أحيل التقرير إلى المملكة المتحدة، وبناء على طلب المملكة المتحدة، إلى جميع الدول الأخرى الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. كما أعدت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية موجزا للتقرير وأتاحته بشكل علني.

وفي معرض كلامه في اجتماع للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية اليوم، شدد المدير العام على أن موثوقية المختبرات المعينة التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائيةوقدراتها التقنية خضعتا للتدقيق الصارم والدقيق على مر السنين. وأضاف أن الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية يمكنها أن تطمئن إلى مصداقية ونزاهة تلك الشبكة. وأشار كذلك إلى أن عمل زيارة المساعدة التقنية فيما يتعلق بالحادثة قد اضطلعت به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بصورة مستقلة دون تدخل أو دعم الدول الأطراف الأخرى ولم يكن جزءا من التحقيق الداخلي الخاص بالمملكة المتحدة.

لقد أعرب الأمين العام عن قلقه العميق إزاء التقييم بأن غازا مؤثرا على الأعصاب قد استُخدم بطريقة محددة لإلحاق الضرر أو حتى القتل. وفي مناسبات عديدة، أعرب الأمين العام أيضا عن دعمه لعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وفي ذلك الصدد، رحب بطلب المملكة المتحدة التحقق بصورة مستقلة من المادة الكيميائية السامة التي استخدمت في الحادث. إن استخدام المواد الكيميائية المؤثرة على الأعصاب – أو أي استخدام للأسلحة الكيميائية – من قبل أي طرف وتحت أي ظرف من الظروف أمر غير مقبول ويشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح التي قدمت لنا إحاطة إعلامية عن النتائج التي توصلت إليها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وبالنيابة عن المملكة المتحدة، أود أيضا أن أشكر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وموظفيها. لقد وجه مجلس الأمن إلينا الدعوة لإطلاعه على آخر المستجدات. وأشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة اليوم. ونود أن نطلع المجلس على المرحلة الأخيرة في عملية التحقيق. سأتناول بإيجاز النتائج، وتحديد الجهات المعنية ودحض بعض البيانات العامة التي أدلت بها روسيا ضد بلدي. تنعقد هذه الجلسة مباشرة عقب اجتماع المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي التي أشارت إليه الممثلة السامية.

إذا سمحتم، أود أن أشدد على أن التقرير نفسه قد عُمم دون أي تنقيح أو تعديل على الدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وللتأكيد على هذه النقطة، أود أن أشدد على أن التقرير المقدم إلى الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي هو نفسه بالضبط التقرير الذي حصلت عليه المملكة المتحدة نفسها. وكما أشارت الممثلة السامية، النتائج التي خلصت

إليها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تؤكد تحليل المملكة المتحدة لنوع المادة الكيميائية السامة. وتدعم استنتاجنا بأن غاز أعصاب من المستوى العسكري قد استخدم في سالزبري. وكما خلص التحقيق إلى ذلك، وكما تحققت منه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فإن أعلى تركيز لغاز الأعصاب عُثر عليه على مقبض الباب الأمامي لمنزل السيد سكريبال. ولذلك فإنه هو غاز الأعصاب الكيميائي الذي ذكرناه. وذلك ما أكدته آلية مستقلة.

أود أن أتطرق بإيجاز إلى استخدام مصطلح نوفيتشوك. وهو مصطلح نستخدمه لوصف هذه المواد الكيميائية. ونستخدم المصطلح الروسي لهذه العوامل الكيميائية المؤثرة على الأعصاب. تقرير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ذاته لا يستخدم مصطلح نوفيتشوك. بيد أن النقطة التي أود أن أوضحها هي إنها المادة الكيميائية التي قلنا إنها موجودة. وبالتالي ينبغي ألا يكون هناك أي لبس في هذه النقطة.

ويعرض التقرير بشكل كامل تسلسل حيازة المادة. ويبين أنه لا يمكن أن يكون هناك أي تلوث. ويوضح أن تحليل العينات البيئية أجري في مختبرين والعينات الأحيائية الطبية في مختبرين آخرين. وختاما، يشير التقرير إلى عدم وجود أي كميات كبيرة من الشوائب في المواد الكيميائية التي تم الكشف عنها. عالي النقاء هو الوصف الوارد في الفقرة ١١ من الموجز التنفيذي. وهذا بدوره يشير إلى أن مختبر متطور للغاية – أي مختبر تابع للدولة – هو الذي صنع المواد الكيميائية.

وتحديد غاز الأعصاب المستخدم هو جزء أساسي من الأدلة التقنية في التحقيق الجاري. ومع ذلك، فإن تحليل مختبر علوم وتكنولوجيا الدفاع، بورتون داون وتقرير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لا يحدد البلد أو المختبر الأصلي للغاز المستخدم في الهجوم. أود أن أشرح الصورة الأوسع نطاقا التي أدت إلى تقييم المملكة المتحدة بأنه لا يوجد تفسير بديل مقنع عن مسؤولية الدولة الروسية عما حدث في سالزبري. ونعتقد أن روسيا وحدها تمتلك الوسائل التقنية والخبرة التشغيلية والدافع لاستهداف سيرغي سكريبال وابنته يوليا سكريبال.

أولا، أود أن أتناول الوسائل التقنية، يوضح مزيج من تقارير المصادر المفتوحة والاستخبارات أن الاتحاد السوفياتي طور في الثمانينات نوعا جديدا من الجيل الرابع من العوامل المؤثرة على الأعصاب. وكانت تعرف في روسيا ثم بشكل أعم باسم نوفيتشوك. المعهد الرئيسي المسؤول عن ذلك العمل هو فرع من فروع معهد البحوث العلمية للكيمياء العضوية والتكنولوجيا التابع للدولة في شيخاني. والعبارة الدالة على برنامج الهجوم بالأسلحة الكيميائية الذي كانت مادة نوفيتشوك جزءا منه هي ''Foliant''. ومن المرجح إلى حد كبير أنه تم تصنيعمادة نوفيتشوك لمنع كشف الغرب لها والالتفاف على ضوابط الأسلحة الكيميائية المفروضة دوليا. وقد انتجت الدولة الروسية مادة نوفيتشوك في السابق وستظل قادرة على القيام بذلك اليوم. وفي العقد الماضي، انتجت روسيا وخزنت مادة نوفيتشوك بكميات صغيرة.

واستمر برنامج الأسلحة الكيميائية في روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. وبحلول عام ١٩٩٣، عندما وقعت روسيا على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، من المحتمل أن تكون بعض مواد نوفيتشوك قد اجتازت اختبارات القبول. وهذا يعني أنه يمكن استخدام القوات العسكرية الروسية لها. وإعلان روسيا بموجب اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية لم يقدم أي تفاصيل عن العمل على مادة نوفيتشوك. وواصلت روسيا تطويرها بعد التصديق على الاتفاقية. وفي منتصف عام ٢٠٠٠، كان الرئيس بوتين نفسه ضالعا على نحو وثيق في برنامج الأسلحة الكيميائية الروسية.

ومن المستبعد جدا أن تكون أي من الجمهوريات السوفياتية السابقة بخلاف روسيا قد سعت لامتلاك برنامج للأسلحة

الكيميائية بعد الاستقلال. ولم تتمكن أي جماعة إرهابية أو جهة فاعلة من غير الدول من إنتاج ذلك الغاز بالنقاء الذي وصفه اختبار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وهذا أمر اعترفت به روسيا.

ثانيا، أود أن أشير إلى الخبرة التشغيلية. تمتلك روسيا سجلا مؤكدا في ارتكاب عمليات الاغتيال التي ترعاها الدولة، بما في ذلك الاغتيالات على أراضي المملكة المتحدة. فقد خلص التحقيق المستقل في وفاة ألكسندر لتفيننكو في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ إلى أنه قد تم تسميمه عمدا بمادة البولونيوم؛ وأن جهاز الأمن الاتحادي في الاتحاد الروسي قد أدار العملية؛ وأنه من المحتمل أن يكون الرئيس بوتين قد وافق عليها. وخلال خلال السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، بدأت روسيا برامج لتجربة وسائل إيصال عوامل الحرب الكيميائية، وتدريب أفراد من الوحدات الخاصة على استخدام هذه الأسلحة. وشمل هذا البرنامج لاحقا التحقيق في سبل استخدام العوامل المؤثرة على الأعصاب، بما في ذلك عن طريق وضعها على مقابض الأبواب. وفي العقد الماضي، أنتجت روسيا كميات صغيرة من عامل نوفيتشوك وخزنتها بموجب هذا البرنامج.

ثالثا، هناك دافع. فقد كان سيرغي سكريبال ضابطا سابقا في الاستخبارات العسكرية الروسية من الإدارة الرئيسة للاستخبارات. وقد أدين بالتجسس في عام ٢٠٠٦. ومن المحتمل جدا أن أجهزة الاستخبارات الروسية رأت على الأقل أن بعض المنشقين عنها يشكلون أهدافا مشروعة للاغتيال. ولدينا معلومات تشير إلى اهتمام جهاز الاستخبارات الروسي بسكريبال وابنته، وتعود هذه البيانات إلى عام ٢٠١٣ على الأقل عندما استهدفت حسابات البريد الإلكتروني ليوليا سكريبال من جانب متخصصين سيبرانيين تابعين للإدارة الرئيسة للاستخبارات. ولم يتم الكشف عن أي من تلك المخزونات والإنتاج في إعلان الأسلحة الكيميائية في روسيا. ومن الواضح أن روسيا تنتهك التزاماتها المتعلق بالإعلان عن برنامجها للأسلحة الكيميائية.

وإذا جاز لي، أود أن أتطرق الآن إلى ما يستجد من معلومات عن سكريبال وابنته، وحالتهما الطبية، ووضعهما القنصلي، قبل الانتقال إلى التحقيق ذاته. لقد طلب منا الروس أن ننقل عرضا بتقديم الخدمات القنصلية ليوليا، بالإضافة إلى طلبهم لرؤيتها، وقد فعلنا ذلك. وقد قالت يوليا بنفسها في بيان صدر في ١١ نيسان/أبريل:

> ”أستطيع الاتصال بالأصدقاء والأسرة، وقد تم إطلاعي على جهات الاتصال الخاصة بي في السفارة الروسية التي تفضلت بتقديم المساعدة لي بكل طريقة ممكنة. وفي الوقت الراهن، لا أود اللجوء لخدماتهم، ولكن إذا عدلت عن رأيي أعرف كيف أتواصل معهم“.

ووفقا للمستجدات الطبية الواردة عن مدير الدائرة الطبية في مستشفى مقاطعة سالزبري، ففي الأسابيع الأربعة التي مرت منذ وقوع الحادثة في وسط المدينة، تلقى سكريبال وابنته الرعاية على مدار الساعة من الأطباء، وتمكنا من الاستفادة من المشورة والدعم من جانب خبراء رائدين في هذا المجال. ونظرا لحق سكريبال وابنته في الخصوصية، لن أخوض في تفاصيل كثيرة عن العلاج الذي نقدمه. ومع ذلك، يمكننا أن نقول ما يلي. إن العامل المؤثر على الأعصاب يعمل عن طريق الارتباط بإنزيم معين في الجسم، مما يؤدي إلى توقف الأعصاب عن العمل على النحو الصحيح. ويسفر ذلك عن أعراض مثل الإعياء والهلوسة والارتباك. وتمكن المستشفى، عند معالجة المريضين، من جعل حالتيهما مستقرة، بما يكفل قدرتهما على التنفس واستمرار جريان الدم. بعد ذلك كانا بحاجة إلى استخدام مجموعة متنوعة من العقاقير المختلفة لدعم المريضين إلى أن يتمكنا من إفراز المزيد من الإنزيمات للاستعاضة عن تلك التي أصيبت بالتسمم. كما استخدمت المستشفيات تقنيات تطهير متخصصة لإزالة السموم المتبقية. وقد استجاب المريضان بشكل استثنائي للعلاج الذي قدمناه، ولكن كل واحد منهما في مرحلة مختلفة من التعافي.

وأنتقل إلى التطهير والتحقيق، كما قلنا من قبل، فقد كان ذلك أحد أكثر التحقيقات شمولا وتعقيدا في استخدام الأسلحة الكيميائية على الإطلاق. فقد انطوى على مشاركة ٢٥٠ رجل شرطة. وقد دعمتهم مجموعة من الخبراء والشركاء، وفحصوا أكثر من ٠٠٠ ٥ ساعة من تسجيلات الفيديو. وأجروا مقابلات مع أكثر من ٥٠٠ شاهد. وأعلنت الحكومة البريطانية في ١٧ نيسان/أبريل بدء أعمال تطهير في سالزبري هذا الأسبوع، وأنها ستستغرق شهرا حتى تكتمل. وفي المجموع، تم تحديد تسعة مواقع، ثلاثة منها في وسط المدينة، باعتبارها تتطلب تطهيرا متخصصا. وسيشمل ذلك عملية اختبار معقدة، وإزالة العناصر التي قد تكون ملوثة والتي قد تحتوي، بدورها، على كميات متبقية من العامل الكيميائي. كما سيشمل التنظيف الكيميائي وإعادة الاختبار. وسيتم التخلص من جميع النفايات وحرقها بأمان. ولن يتم فتح أي موقع حتى الانتهاء من التطهير.

وقد استمعنا إلى عدد من الادعاءات الموجهة من الاتحاد الروسي ضد المملكة المتحدة وضد الاستنتاجات التي تم التوصل إليها. وإن جاز لي، أود أن أتناول بإيجاز بعض أفظعها.

لقد تمثل أحد الاتهامات التي واجهناها اليوم وفي الأيام الأخيرة في أنه لم يتم تسميم يوليا، وأن الحكومة البريطانية، في الواقع، قامت بتخديرها، وأدخلتها في غيبوبة ثم حقنتها بالسموم التي تم العثور عليها. وهذا أكثر من خيالي؛إنه أمر غريب. فشيء من هذا القبيل قد يحدث في روسيا، ولكن بوسعي أن أؤكد للمجلس أنه لا ولن يحدث في المملكة المتحدة.

ثانيا، ادعى وزير خارجية روسيا، السيد سيرجي لافروف، أن آثار المادة الكيميائية السامة BZ تم العثور عليها في عينات تم تحليلها من جانب منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وكشف هذا عن موقع أحد المختبرات المستقلة التي تستخدمها المنظمة. ولم تكشف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية نفسها عن هوية المختبرات، كما أنها لم تنشر أي معلومات بشأن عينات BZ في الموجز التنفيذي الذي صدر للجمهور. ولذلك، فإنه سؤال مثير للاهتمام: كيف ولماذا تعتقد روسيا أنها تعرف من قام باختبار العينات والنتائج التي توصلوا إليها؟ وبجعل هذه المعلومات السرية علنية، فإن روسيا قد انتهكت بدورها السرية التي تدين بها الدول الأطراف لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وفيما يتعلق بمضمون هذا الادعاء، أوضح المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في بيانه اليوم أن عينة منفصلة عن العينات التي أخذت من سكريبال وابنته والمكان المحيط بهما أرسلت إلى جانب العينات المأخوذة من سالزبري إلى المختبرات المعينة لأغراض الاختبار. ويطلق على هذا عينة مراقبة، وهو إجراء روتيني أجري في هذه الاختبارات بحيث تتمكن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من اختبار ما إذا كانت نتائج المختبرات دقيقة. وقد أكد المدير العام بلا تحفظ أنه لم توجد مادة BZ في أي من العينات التي أخذتها المنظمة في سالسبيري. وأعتقد أن روسيا على وعي تام بهذا الإجراء، لذا سأكون ممتنا إن عرفت الدافع الذي كان لدى السيد لافروف عند اتباع هذا التشويش.

و روسيا ما زالت مُطالبَة بالاشتراك في التحقيق المستقل الذي تجريه المملكة المتحدة. ومن الواضح تماما أنه يشتبه في تورطها، وأن سلوكها قد قوض مصداقيتها في هذا الشأن. وكما قلت من قبل، إنه مشعل حرائق ورجل إطفاء يحاول التحقيق في الحريق الذي تسبب هو نفسه في إشعاله. وقد فشلت روسيا في تقديم أي سبب وجيه بموجب اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وإلا فلماذا ينبغي إشراكها في تحقيق الشرطة المستقل الذي تجريه المملكة المتحدة. وأكرر ما قلته في أول إحاطة إعلامية أمام المجلس شاركت فيها بشأن سالسبيري (S/PV.8224). لقد ذهبنا إلى الاتحاد الروسي قبل ذهابنا إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للاستفسار عما إذا كانت هذه محاولة شريرة من أحد عملائها، وإذا كان الأمر كذلك، للتعاون معنا في محاولة التوصل

إلى حقيقة ذلك وحل القضية. ولم يوافق الاتحاد الروسي على هذا الطلب. بل ورفض أخذه على محمل الجد.

وفي ١٣ نيسان/أبريل، أحال الاتحاد الروسي إلى المملكة المتحدة قائمة أسئلة بموجب المادة التاسعة من اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وسنجيب عليها في أقرب وقت ممكن وبالتأكيد في خلال فترة العشرة أيام المنصوص عليها في الاتفاقية. سنجيب على روسيا، التي قدمت الطلب، ولكننا سنشاطر إجابتنا مع جميع الدول الأطراف. وعلاوة على ذلك، إذا سمحت اتفاقية الأسلحة الكيميائية، سأشاطر ذلك مع أعضاء المجلس بطبيعة الحال. لقد قال الاتحاد الروسي إن طلباته كانت عاجلة، وطلب منا إجابة في موعد أقصاه ١٧ نيسان/أبريل، ونحن لم نفعل لأن لدينا ١٠ أيام للرد. ومع ذلك، فإننا نشعر بالأسف لأن روسيا لم تعتبر الأمر ملحا عندما طلبنا توضيحا في ١٢ آذار/مارس. ولا تزال الأسئلة التي طرحناها دون إجابة.

وبهذا نختتم الإحاطة الإعلامية التي اضطررت لتقديمها إلى المجلس اليوم. ونحن رهن إشارة المجلس للرد على أية أسئلة. كما أننا على استعداد تام لمواصلة إبقاء المجلس على علم بالتطورات إذا كان المجلس يود ذلك.

ويسرنا أن نفعل ذلك بالاتصال الشخصي، أو من المحتمل، لكيلا يعرقل الجدول الزمني، كتابيا. وينبغي أن أذكر أيضا أننا عقدنا بالأمس إحاطة إعلامية مفتوحة لجميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة، وكان هناك عدد من الأسئلة التي تمكنا من الإجابة عنها.

السيد سامبرانا توريليو (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، نود أن نشكر وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها الإعلامية، التي أحطنا بها علما على النحو الواجب. ثانيا، نرحب بالشفاء العاجل للأشخاص المتضررين من الحادثة المعنية.

وترى بوليفيا أن استخدام أية جهة للأسلحة الكيميائية تحت أي ظرف من الظروف عمل من الأعمال الدنيئة التي تؤدي إلى تقويض السلام والأمن الدوليين، وبالتالي فإننا نكرر شعورنا بالقلق حيال التحديات الماثلة لنظام عدم الانتشار. إن أي استخدام للأسلحة أو العوامل أو المنتجات الكيميائية السامة كأسلحة أمر مستهجن تماما للبشرية، وهو يتعارض مع أحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية، فضلا عن القانون الدولي. وتمثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية صكا متعدد الأطراف اعتمدته ١٩٢ دولة. ومن الأهمية بمكان أن يستمر هذا الاتفاق المتعدد الأطراف النموذجي بالقدر نفسه من النزاهة والاستقلالية.

ومن الضروري الحفاظ على مصداقية ذلك الصك الدولي في مواجهة الادعاءات باستخدام الأسلحة أو العوامل أو المنتجات الكيميائية السامة، وتحقيقا لتلك الغاية يجب إجراء أي تحقيق في إطار التقيد الصارم بأحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وفي ذلك الصدد، نعتقد أنه ينبغي أن تستخدم جميع أحكام الاتفاقية في أي تحقيق لمعالجة الشواغل التي أثارتها الأطراف المعنية وفقا للإجراءات المبينة في الاتفاقية. ويجب أن تكون هذه البحوث شاملة ومحايدة وموضوعية من أجل التوصل إلى استنتاجات قائمة على الأدلة.

وأخيرا، من الضروري أن تستخدم البلدان المعنية القنوات الدبلوماسية المناسبة من أجل الامتثال لمبادئ الاحترام المتبادل والتعاون الثنائي لكي يتسنى تسوية هذه الحالة من خلال أكبر قدر ممكن من الحوار، وبخاصة من أجل تعزيز نظام عدم الانتشار.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها

الإعلامية. وأشكر زميلي البريطاني على إبقاء مجلس الأمن مطلعا على آخر المعلومات.

وفي الأسبوع الماضي، اجتمع المجلس خمس مرات لمناقشة الهجوم بالأسلحة الكيميائية في دوما. ونحن هنا اليوم مرة أخرى للكلام عن الأسلحة الكيميائية. وهذه المرة نتكلم عن استخدام عامل مؤثر على الأعصاب خاص بالأغراض العسكرية ضد شخصين على الأرض البريطانية. وفي الضغط المستمر لعقد جلسة تلو جلسة هنا في هذه القاعة، فإن من السهل أن نغفل عن ما يعنيه ذلك. إننا نجابه بسرعة واقعا جديدا مخيفا. وإذا كانت الأسلحة الكيميائية يمكن أن تظهر في بلدة إنكليزية صغيرة، فأين يمكن أن تظهر في المرة المقبلة؟ ولن يكون أي أحد منا بمنأى عن هذا التهديد ما لم نشرع فورا في إعادة بناء توافق آرائنا على مكافحة الأسلحة الكيميائية.

ولن أخوض في مجادلة بشأن حقائق بديهية. ولن أتبادل الاتهامات بالسلوك المشين مع من لا يخجلون. ولن أضيع وقت مجلس الأمن. ولن أقول سوى هذا – إن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أصدرت تقريرا منفصلا أكد نتائج التحليل الذي أجراه مختبر المملكة المتحدة للمادة الكيميائية السامة التي استخدمت في سالسبيري. وأصيب شخصان إصابات خطيرة. وتعرض مئات الأشخاص للمادة السامة. لقد كان هذا العمل وقحا وارتكب في تحد كامل للإجماع الدولي ضد استخدام الأسلحة الكيميائية.

وكما ذكرنا سابقا، فإن الولايات المتحدة تتفق مع تقييم المملكة المتحدة ومفاده أن روسيا هي المسؤولة عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سالسبيري. وسواء كان ذلك عن طريق عمل روسيا المباشر أو نتيجة لفقدانها السيطرة على العامل بصورة غير مسؤولة، وهو أمر قد يكون أكثر سوءا، فإن دعمنا لأصدقائنا وزملائنا البريطانيين دعم ثابت. إن حادثتي دوما وسالسبيري ليستا سوى الأخيرتين اللتين انطوتا على استخدام الأسلحة الكيميائية في جميع أرجاء العالم. وهما يقدمان لنا تذكرة بأن هذه أسلحة للرعب. وهما حادثتان عشوائيتان. وليس لهما مكان في العالم المتحضر.

ونأمل إن ينضم إلينا زملاؤنا في مجلس الأمن كما فعلوا من قبل في إصدار إدانة واضحة لاستخدام عامل روسي مؤثر على الأعصاب على أرض دولة عضو أخرى، لأننا ما لم نوقف هذا الآن، سيكون هناك المزيد من الموت والمزيد من المشاهد التي لا أحد يريد أن يراها. ولا يوجد شيء أكثر إثارة للقلق من الفكرة القائلة إن استخدام سلاح من أسلحة الدمار الشامل أصبح أمرا روتينيا.

ففي العام الماضي، وقعت حادثتا ماليزيا وخان شيخون. وفي الشهر الماضي، كانت حادثة سالسبيري. وفي الأسبوع الماضي، وقعت حادثة دوما. وإذا لم نتكاتف عاجلا ونتخذ موقفا قاطعا وحازما ضد هذا الاتجاه الفتاك، فإن الهجوم المقبل سيأتي، وقد يقع بالقرب من منزل أي واحد منا. وحينئذ، بطبيعة الحال، سيكون قد فات الأوان – فات الأوان بالنسبة للضحايا، وفات الأوان للناجين الجرحى، وفات الأوان للنساء والأطفال. وهذا أمر يتعلق بأبسط المبادئ اللاأخلاقية. إننا لا يمكن بضمير حي أن نسمح لهذا بالاستمرار.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر المملكة المتحدة على عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت للغاية بشأن الهجوم بالأسلحة الكيميائية الذي وقع في سالسبيري في ٤ آذار/مارس. وأشكر أيضا الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة ناكاميتسو، على إحاطتها الإعلامية الواضحة للغاية.

وفي اليوم التالي للعمل العدائي المرتكب في ٤ آذار/مارس، أعربت فرنسا عن تضامنها الكامل مع المملكة المتحدة، وأود أن أجدد التأكيد على ذلك هنا اليوم. إننا نتفق بلا تحفظ مع التحليل البريطاني ومفاده، من ناحية، أن من المحتمل جدا أن يكون الاتحاد الروسي مسؤولا عن الهجوم، ومن الناحية الأخرى،

أنه لا توجد أية تفسيرات معقولة أخرى لمحاولة اغتيال سيرغي سكريبال وابنته. وقد خلصنا إلى الاستنتاجات الضرورية.

وأشيد بالتزام المملكة المتحدة بالشفافية وبالطريقة التي أدارت بها هذه المسألة، بما يتفق تماما مع الأحكام ذات الصلة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وأشير في هذا الصدد إلى أن الاتفاقية تتطلب من الدول إجراء التحقيقات الخاصة بها في أي حادثة تقع في أراضيها الوطنية، وأنه يتعين على الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن تضطلع بدور تقديم المساعدة المستقل والمحايد. وروعيت هذه الأحكام واحترمت في المسألة المعروضة علينا اليوم. وأود أيضا أن أؤكد من جديد على دعمنا الكامل للمدير العام وأفرقة الأمانة الفنية، التي أشيد بالتزامها وكفاءتها المهنية.

إن النتائج التي خلصت إليها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بالصيغة التي قدمت لنا الآن، غنية عن البيان. فهي تؤكد الاستنتاجات البريطانية. إن عاملا كيميائيا عالي الجودة، هو نوفيشوك، الذي تعتبر أنه منتج للأغراض العسكرية، استخدم فعلا في سالسبيري ضد سيرغي سكريبال وابنته. وتشهد خصائص هذا العامل الكيميائي، التي حددتها بصورة منفصلة المختبرات التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ولا سيما ارتفاع مستوى نقائه، على الدراية الفنية التي لا يمكن أن تبرع فيها سوى الدولة. وتتطلب صناعة العامل الكيميائي والتعامل معه معدات وخبرة لا يمكن ارتجالها.

وفي ضوء هذه العناصر والدوافع المحتملة والسوابق التي حصلت في الأرض البريطانية، فإن المملكة المتحدة طلبت بصورة شرعية من الاتحاد الروسي الرد عن مجموعة من الأسئلة. ولا تزال جميع هذه الأسئلة بدون رد لأكثر من شهر الآن. ولذلك ندعو روسيا مرة أخرى، نظرا لأنها تدعي أنها تريد أن تتعاون، إلى الرد عن الأسئلة البريطانية بدون تأخير. ويجب على روسيا أن تقدم جميع الإيضاحات اللازمة بشأن إحتمال تطويرها مثل هذا البرنامج للأسلحة الكيميائية.

فزيادة عدد الهجمات الكيميائية يروع ضمير العالم، وينتهك القانون ويهدد أمننا. وهو لا يعد إهانة كبيرة للمجتمع الدولي ومجلس الأمن فحسب؛ بل أيضا يثير خطر ارتداد رهيب بالنسبة لنا جميعا. وفي الواقع، علينا ألا نخطئ. ففي سالسبيري ودوما وأماكن أخرى، انتهكت بصورة متعمدة أقدم وأقوى أسس أمننا الجماعي، ومن ثم تعرضت للخطر، وفي الوقت نفسه أعيقت بشكل منهجي المنتديات المكلفة بالدفاع عن القانون وإنفاذه.

وهذا هو جوهر المسألة.

ولا يخطئن أحد. إن من يعرقلون عملنا وينتهكون ويخادعون فيما يتعلق بالتزاماتهم، ويقومون عمداً بحملات التضليل وتشويه الحقائق بغية انقسام الرأي العام وتضليله مسؤولون عن التطبيع الخطير لاستخداام الأسلحة الكيميائية. وعلاوة على ذلك، فهم يسهمون في خطر تقويض نظام عدم الانتشار في وقت كان ينبغي أن يكونوا ضامنين له.

إن فرنسا، التي عانت بصورة مباشرة من الآثار المدمرة للأسلحة الكيميائية أثناء الحرب العالمية الأولى، لن تسمح أبداً بأن يكون استخدامها من دون عقاب، سواء في سوريا أو في أوروبا أو في أي مكان آخر. وفي أي وقت تستخدم فيه الأسلحة الكيميائية، بغض النظر عن المكان والجهة التي تستخدمها، يجب إلقاء كل الضوء على هذا الاستخدام وإخضاع المسؤولين عنه للمساءلة. ولكن لا يكفي ذلك. علينا أن نبذل قصارى جهدنا للحد من التهديد الخطير الذي يمثله تطبيع استخدام الأسلحة الكيميائية. وهذا ما ينبغي أن يكون أولويتنا المشتركة. وهو الغرض الكامل للشراكة التي أطلقناها في باريس، التي اختارت ٢٨ دولة ومنظمة الانضمام إليها، بما في ذلك أربعة خلال الأسبوع الأخير وحده. وفي مواجهة هذا التهديد لأمننا

الجماعي، يجب ألا يكون هناك مجال للإفلات من العقاب. وهو أيضا الهدف الكامل من عملنا بشأن الملف السوري.

إن الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية يقوض القانون الدولي ويتحدى قدرتنا على صون القيم والمبادئ والقواعد التي ترتكز عليها الأمم المتحدة وعملنا. ولأن الركيزة الأساسية لأمننا ذاتها تواجه تهديداً، ولأننا يجب أن نكون على قدر التزاماتنا ومسؤولياتنا، فليس هناك خيار آخر مقبول أو ممكن خلاف توحيد الصف من أجل استعادة المُحرَّم الأساسي الذي يحظر استخدام الأسلحة الكيميائية. فلنمض في هذا الطريق الصعب معاً. وبوسع المجتمع الدولي أن يطمئن إلى التزام فرنسا بتلك الغاية، جنبا إلى جنب مع جميع شركائها.

السيد ما تشاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): في البداية، أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها الإعلامية.

تتابع الصين عن كثب التطورات المتعلقة بحادث سالسبيري منذ وقوعه في المملكة المتحدة في آذار/مارس. ونؤيد معالجة هذه المسألة في إطار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفقا لأحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وأود أن أؤكد مجددا أن الصين نعارض بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي دولة أو منظمة أو فرد تحت أي ظرف من الظروف. وهذا موقفنا الثابت والقاطع.

ونحيط علما بأن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أصدرت مؤخرا تقريرا عن المساعدة الفنية المقدمة فيما يتعلق بحادث سالسبيري. وفي الوقت ذاته، نحيط علماً أيضا بأن الأطراف المعنية لم توافق بعد على استنتاجات مقبولة للجميع. وثمة حاجة إلى المزيد من التحقيقات لتحديد طبيعة الحادث والأطراف التي يجب مساءلتها. وتعتقد الصين أنه ينبغي إجراء تحقيق شامل وموضوعي ونزيه، وعلى أساس أدلة قوية ينبغي استخلاص الاستنتاجات التي يمكن أن تصمد أمام اختبار الحقائق والتاريخ. وفي ظل الظروف الراهنة، ينبغي لجميع الأطراف متابعة مشاوراتها وإجراء مزيد من التحقيقات للكشف عن الحقيقة.

إن المجتمع الدولي يواجه العديد من التحديات، وينبغي لجميع الأطراف نبذ عقلية الحرب الباردة والتكاتف من أجل صون السلام والاستقرار والأمن العالمي؛ والبقاء ملتزمين بنوع جديد من العلاقات الدولية يقوم على الاحترام المتبادل والإنصاف والعدالة والتعاون المربح للجميع؛ وبناء مجتمع المستقبل المشترك للبشرية. وينبغي لأعضاء المجلس بصفة خاصة أن يظلوا متحدين للاضطلاع معاً بمسؤوليات صون السلم والأمن العالميين.

السيد رادومسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثلة السامية إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها الإعلامية.

وقد أعربت بولندا بالفعل عن قلقها الشديد إزاء استخدام عامل مؤثر في الأعصاب في محاولة قتل السيد سيرجي سكريبال وابنته يوليا سكريبال في ٤ آذار/مارس في سالسبيري، المملكة المتحدة.

وتقرير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية يؤكد النتائج التي توصل إليها مختبر بورتون داون البريطاني بشأن استخدام هذا العامل في سالسبيري. وهذا يشير بوضوح إلى أن رد فعل المجتمع الدولي لدعم المملكة المتحدة كان مناسباً. ونحن ممتنون للحكومة البريطانية على مشاركتنا، بروح من الشفافية، نتائج زيارة المساعدة الفنية. ونشكر أيضاً قيادة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأعضاء زيارة المساعدة الفنية على العمل المهني المتميز الذي قاموا به في هذا الصدد.

واسمحوا لي أن أشير إلى أن المجلس الأوروبي وافق بالإجماع على تقييم حكومة المملكة المتحدة أنه من المرجح جدا أن يكون الاتحاد الروسي مسؤولاً عن هذا الحادث. وفي هذه الحالة، نكرر دعوتنا إلى روسيا للرد على المسائل المشروعة التي طرحتها

الحكومة البريطانية وتؤكدها الآن نتائج تقرير زيارة التقييم الفني لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وأن تكشف للمنظمة فورا وبشكل تام وكامل عن أي برنامج يتصل بالمسألة.

وتود بولندا أن تؤكد اقتناعها الراسخ بضرورة تحديد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية ومساءلتهم. والحادث الذي وقع في سالسبيري مثال آخر على انتهاك القانون الدولي وأحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وكما قلنا مرات عديدة، لا يمكن أن يبقى هذا العمل دون رد، لأنه لا يقوض الحس الأساسي للعدالة فحسب، بل يؤدي أيضا إلى إضعاف نظامي عدم الانتشار ونزع السلاح، وبالتالي يقوض أمننا جميعا.

السيد داه (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يشكر وفدي المملكة المتحدة على الدعوة لعقد هذه الإحاطة بناء على الرسالة (S/2018/218) المؤرخة ١٣ آذار/مارس، الموجهة من السيدة تيريزا ماي، رئيسة وزراء المملكة المتحدة، في أعقاب الأحداث التي وقعت في سالسبيري في ٤ آذار/مارس. كما نعرب عن الامتنان للسيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطتها الإعلامية.

وكوت ديفوار تحيط علما باستنتاجات تقرير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية التي تؤكد ماهية غاز الأعصاب المستخدم في سالسبيري في ٤ آذار/مارس، ما أدى إلى تسمم ثلاثة أشخاص ودخولهم المستشفى لتلقي العلاج. ونرحب بطلب السلطات البريطانية إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تبادل التقرير مع جميع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية وإتاحة ملخصه للجمهور.

وبلدي يولي اهتماما خاصا لمتابعة التحقيق الذي أجرته السلطات البريطانية بهدف إلقاء الضوء على هذا الحادث بشكل قاطع. وندعو مختلف الأطراف المعنية إلى ممارسة ضبط النفس والتعاون مع التحقيق، وفقا لالتزاماتها الدولية. ويؤكد بلدي مجددا موقفه المبدئي الذي يدين أي استخدام للأسلحة الكيميائية، بغض النظر عن مرتكبيه، في أوقات السلام والحرب على السواء.

وختاما، ترحب كوت ديفوار بالجهود الجماعية الجارية لإنشاء آلية للمساءلة فيما يتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية. ويظل التزام المجتمع الدولي بمكافحة الإفلات من العقاب أمرا أساسيا لضمان احترام نظام عدم الانتشار والتزامنا المشترك بتحقيق عالم خال من الأسلحة الكيميائية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على تزويدنا بمعلومات مستكملة عن الوضع الحالي للتحقيق الجاري في الحادثة التي وقعت في سالزبري. ونود أيضًا تقديم الملاحظات التالية.

إن كازاخستان تتابع عن كثب تطورات الحالة، التي تشكل بلا شك استخداما إجراميا صارخا وغير مقبول للأسلحة الكيميائية. وفي الوقت نفسه، من الواضح أنه لا توجد نتائج قاطعة فيما يخص المسؤولين عن ذلك. وتتطلب القضية بالتأكيد إجراء تحقيق موضوعي وشفاف إضافي لتحديد الظروف المحيطة بالجريمة.

ومما يؤسف له أن موضوع استخدام الأسلحة الكيميائية أصبح بنداً منتظماً في جدول أعمال مجلس الأمن. والواقع أن نفس هذا الموضوع هو نقطة ضعف المجلس، حيث يصعب علينا بصورة متزايدة إصدار حكم لأننا لسنا خبراء في المواد الكيميائية المستخدمة في هذه الحادثة بالذات. ومن الصعب أيضا الحفاظ على الحوار البناء والنوايا الحسنة المطلوبة للتوصل إلى قرارات متوازنة قائمة على توافق الآراء بسبب التسييس المتزايد لهذه المسألة.

ويجري نقل روح المواجهة والمواقف الخطابية في المجلس إلى منتديات ومنابر أخرى، بما في ذلك الخطاب الجاري في لاهاي،

حيث أصبحت أيضا الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية منقسمة. وبات إجراء مناقشات تقنية بشكل حصري ومهنية بشأن القضايا الهامة للغاية يشكل تحديا بالنسبة لها. ولا تستطيع الدول الكبرى التوصل إلى حل وسط وإيجاد أرضية مشتركة للمفاوضات من شأنها بناء آليات لمواجهة خطر الأسلحة الكيميائية. ومن المؤسف استخدام أسلحة الدمار الشامل هذه، التي كانت قد أصبحت جزءا الماضي، مرة أخرى.

وباعتبارنا بلدا متأثرا بعواقب أسلحة الدمار الشامل، فإننا نظل ملتزمين بشدة بمكافحة استخدام الأسلحة الكيميائية، ونحن على أهبة الاستعداد للقيام بدور بناء في إيجاد أداة للتحقيق. وتعوّل كازاخستان على مواصلة إجراء تحقيق شامل وموضوعي وشفاف في الحادثة، وفقا لقواعد القانون الدولي القائمة، وتتطلع إلى ذلك. وندعو الأطراف المعنية إلى ممارسة ضبط النفس والإحجام عن اتخاذ إجراءات متسرعة، دون تقديم أدلة كاملة لا يمكن دحضها على تورط طرف أو آخر.

ولدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الآن مهمة أكثر تعقيدا وإن كانت بالغة الأهمية، تتمثل في تقديم كل المساعدة الممكنة للتخفيف من حدة العلاقات المتوترة بين الدول الأطراف في الاتفاقية. ويجب على المنظمة أن تدرك دورها الهام كوسيط موضوعي ونزيه. فهي أفضل المدافعين عن جدول أعمال عدم الانتشار وأكثرهم تأهيلا للقيام بذلك. ويشكل الحوار الرزين والتعاون البناء بين جميع الأطراف العاملين الرئيسيين لتحقيق أفضل النتائج.

والمجلس، بوصفه الهيئة الرئيسية المسؤولة عن ضمان السلم والأمن الدوليين، ينبغي ألا يسمح بتباين المواقف بشأن خطر أسلحة الدمار الشامل. فذلك يمكن أن يؤدي إلى تصاعد النزاعات وزيادة التوترات، الأمر الذي يمكن أن يعرقل عمله.

السيد أورنيوس سكاو (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المملكة المتحدة لاتخاذها مبادرة لتقديم معلومات مستكملة إلى مجلس الأمن.

كما أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها الإعلامية الشاملة.

لقد كانت السويد واضحة في إدانتها القوية للشروع في قتل أفراد بعامل مؤثر على الأعصاب على الأراضي البريطانية. ونؤيد تماما الموقف المشترك للاتحاد الأوروبي بشأن هذه المسألة. ونتشاطر تقييم حكومة المملكة المتحدة بأنه من المحتمل جدا أن يكون الاتحاد الروسي مسؤولا وأنه لا يوجد تفسير آخر بديل معقول. ونؤكد من جديد تضامننا القوي مع المملكة المتحدة، صديقتنا المقربة وشريكتنا في الاتحاد الأوروبي، ودعمنا لتحقيقاتها المستمرة. ونرحب بالطريقة المفتوحة والشفافة التي تتعامل بها المملكة المتحدة مع هذه المسألة، بما في ذلك عن طريق ترتيب جلسة إحاطة مفتوحة لجميع الدول الأعضاء أمس.

كما نرحب بالتعاون المستمر بين المملكة المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في امتثال تام لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونشكر المنظمة على ردها السريع على طلب المملكة المتحدة وعلى مهنيتها. ولدى السويد ثقة كاملة في النتائج ذات الحجية التي توصلت إليها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والتي تؤكد ماهية المادة الكيميائية السامة، وهذه مسألة تحظى باهتمام بالغ. ونكرر دعوتنا للاتحاد الروسي للإجابة على الأسئلة التي طرحتها المملكة المتحدة. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد دعمنا الكامل لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تلك المنظمة المستقلة المكلفة بالإشراف على حظر الأسلحة الكيميائية.

إننا ندين مرة أخرى بأشد العبارات استخدام جميع الأسلحة الكيميائية، وهو أمر بغيض ومحظور بشدة بموجب

القانون الدولي. ويجب أن نكون يقظين في جهودنا لضمان احترام سلامة حظر الأسلحة الكيميائية.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): تشكركم جمهورية غينيا الاستوائية سيدي، على عقد جلسة اليوم بناء على طلب المملكة المتحدة. كما نشكر المملكة المتحدة على إطلاعنا على نتائج التحقيق الذي أجرته منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ونشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها الإعلامية.

تتابع جمهورية غينيا الاستوائية عن كثب التطورات المحيطة باستخدام أحد العوامل المؤثرة على الأعصاب في سالزبري في ٤ آذار/مارس. ووفقاً للتقرير الصادر عن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، أكدت نتائج الفحوص المختبرية لعينات الدم المأخوذة من السيد سكريبال وابنته وضابط الشرطة أنهم تعرضوا لمواد كيميائية سامة للغاية. وتدين جمهورية غينيا الاستوائية بأشد العبارات استخدام مادة كيميائية سامة ضد البشر. وأطلب أن نجد طريقة لكي نحدد دون أدنى شك الشخص أو الأشخاص المسؤولين عن استخدام تلك المادة حتى يمكن اتخاذ الإجراء القانوني المناسب في حقهم.

ويجب ألا يكون هناك أدنى شك أو تكهنات تحيط بهوية الجناة وارتكابهم لذلك الجرم. ويلزم تقديم أدلة قاطعة، مثل نتائج الاختبارات التي أجرتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتحديد وتأكيد المادة الكيميائية التي تعرض لها السيد سكريبال وابنته في ٤ آذار/مارس. وفي هذا الصدد، نهنئ منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على عملها الممتاز ومهنيتها. ومع استمرار التحقيقات في كشف المؤامرة وتحديد مرتكبيها، تطلب جمهورية غينيا الاستوائية من حكومة الاتحاد الروسي وحكومة المملكة المتحدة التحلي بضبط النفس وإيجاد طريقة مناسبة ومعقولة لإدارة الحالة من خلال الاتصالات المباشرة. ونأمل أن يتم حل الأزمة الدبلوماسية.

وتتمنى غينيا الاستوائية للسيد سكريبال وابنته وضابط الشرطة البريطاني المصابين في الهجوم الشفاء التام والسريع.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على رفض غينيا الاستوائية الكامل لتصنيع الأسلحة الكيميائية وتخزينها واستخدامها وتوزيعها، أينما حدث ذلك وأيا كان مرتكبوه. ونشدد مرة أخرى على أهمية إنشاء آلية رصد شفافة ومستقلة ومهنية لتحديد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية.

السيد ولدغيما (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): إننا نشكر المملكة المتحدة على أخذها زمام المبادرة بطلب عقد جلسة اليوم. ونشكر أيضا السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطتها الإعلامية.

تشكل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الهيئة الدولية الملائمة للتعامل مع حادثة سالزبري.

ونعلم أنها قد عرضت تقريرها عن الأنشطة المضطلع بها دعماً لطلب المساعدة التقنية من المملكة المتحدة بشأن هذه الحادثة. كما أ تابعنا الاجتماع التاسع والخمسين للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، حيث نوقشت المسألة صباحاً في لاهاي. ونحيط علماً بما قاله المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في بيانه الافتتاحي فيما يتعلق بالمسائل الناشئة عن نتائج التحليل، بما في ذلك التأكيدات بأن المنظمة ستواصل استخدام اجتماعات المجلس التنفيذي أو الإحاطات الإعلامية لإطلاع الدول الأطراف عن أنشطتها وتوضيح بعض النقاط التي تحتاج إلى معالجة. وفي الواقع، فإن المسألة حساسة جداً وآثارها على السلم والأمن العالميين هي من الخطورة بحيث لا بد لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من القيام بعملها، ونحن نقدر عملها.

ونوافق على أن الحفاظ على مصداقية وسلامة النظام الدولي بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية أمر حيوي للسلام

والأمن العالميين. وبطبيعة الحال، فإننا نفهم أن عمل الفريق التقني لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية كان يقتصر على تحديد المادة الكيميائية السامة المستخدمة. وكما نوقش في اجتماع المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية اليوم، فإن التقرير لم يحدد البلد أو المختبر الأصلي للعامل المستخدم في هذا الهجوم. ولذلك لا يزال من المهم كفالة إجراء تحقيق دقيق ومهني ومستقل. ونعتقد أن هذا سيكون ضرورياً للوصول إلى لبّ الحقيقة وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة.

وما يتضح من حادثة سالزبري، وسائر الهجمات بالأسلحة الكيميائية التي وقعت في الآونة الأخيرة، هو أن استخدام الأسلحة الكيميائية قد أصبح أمراً عادياً ويجري تقويضٌ خطير للقاعدة الدولية بشأن هذه المسألة. وينبغي لذلك أن يبعث القلق الشديد فينا جميعاً. إن استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي جهة، وتحت أي ظرف من الظروف، أمر غير مقبول على الإطلاق، ونؤكد من جديد إدانتنا الشديدة له. ومع ذلك، فإننا نعرف ونفهم أنه لا يمكننا معالجة هذا التحدي الخطير إلا إذا قدّم كل واحد منا المساعدة اللازمة وتقيّد بالقواعد التي وضعناها لأنفسنا بكل شفافية وإخلاص للحقيقة.

السيدة غريغوار فان هارين (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها الإعلامية. وترحب مملكة هولندا بالمعلومات المستكملة التي قدمتها الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة بشأن التطورات الأخيرة في متابعة الهجوم المروّع بالأسلحة الكيميائية الذي وقع في سالزبري في الشهر الماضي. وسوف أتناول ثلاث نقاط. أولاً، أود أن أكرر إدانتنا للهجوم وأؤكد مجدداً تضامننا مع المملكة المتحدة. ثانياً، أود أن أرحّب بالتوضيحات التي قدمتْها الاستنتاجات المستقلة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ثالثاً، أحث الاتحاد الروسي على تغيير مساره والتعاون تعاوناً كاملاً.

أولاً، في ما يتعلق بالطابع غير المقبول للهجوم. في الجلستين السابقتين بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.8203 و S/PV.8224)، أعربنا عن شعورنا بالصدمة إزاء الهجوم المتهور باستخدام عامل من صنف عسكري على الأراضي البريطانية. وما فتئت مملكة هولندا تدين ذلك الهجوم بشدة في مجلس الأمن في مناسبات عديدة أخرى. ونعرب عن تضامننا الكامل مع المملكة المتحدة ونؤيد تأييداً تاماً الاستنتاجات التي خلص إليها المجلس الأوروبي في ٢٢ آذار/مارس.

ثانياً، تم يوم الخميس الماضي، بناء على طلب محدد من المملكة المتحدة، إطلاع جميع الدول الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على التقرير الكامل للمنظمة. وذلك التقرير، الذي يتضمن تحليل عينات أحيائية طبية وبيئية، أجري بناء على طلب المملكة المتحدة. ولدى القيام بذلك، تصرفت المملكة المتحدة بما يتفق تماماً مع الإجراءات المعمول بها في المنظمة، على نحو ما أكده المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونعرب عن تقديرنا للشفافية التي تتبعها المملكة المتحدة في هذه العملية. وأكد التحليل المستقل لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية النتائج التي توصلت إليها سلطات المملكة المتحدة بأن الهجوم على يوليا وسيرغي سكريبال جرى باستخدام نوع محدد من غاز نوفيتشوك. وباتت هذه الحقيقة الآن أمراً لا خلاف فيه. ونرحب بالوضوح الذي قدمه تقرير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ثالثاً، هناك حاجة إلى التعاون الروسي. لقد جعلت النتائج التي توصل إليها تقرير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية احتمال أن الاتحاد الروسي يتحمّل المسؤولية عن الهجوم أكثر وضوحاً من ذي قبل. فلا يوجد بديل معقول عن ذلك. وفي ضوء ذلك، ليس من المفيد أن تواصل سلطات الاتحاد الروسي نشر صيغ بديلة غير معقولة للأحداث التي وقعت في سالزبري. كما أننا لا نوافق على المحاولات التي يقوم بها الاتحاد الروسي، في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وغيرها من الأماكن، لإيجاد عقبات

إجرائية أمام سلطات المملكة المتحدة في اضطلاعها بمتابعة ذلك الهجوم الكيميائي على أرض لها حق سيادي عليها.

ونحث الاتحاد الروسي على تغيير مساره والتعاون تعاوناً كاملاً. إننا نحث الاتحاد الروسي على تزويد المملكة المتحدة بكل المعلومات المتعلقة بالأسئلة التي لم تتم الإجابة عليها بشأن مسار الأحداث في سالزبري في ٤ آذار/مارس. وندعو الاتحاد الروسي إلى التعاون مع الجهود المبذولة لتقديم المسؤولين إلى العدالة والكشف الكامل عن برنامجه المتعلّق بغاز نوفيتشوك إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وفي الختام، فإن أي استخدام للأسلحة الكيميائية يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين، وهذا أمر غير مقبول. وأكرر دعوتنا إلى المساءلة الكاملة عن تلك الجريمة المروعة.

السيد العتيبي (الكويت): بداية أتقدم بالشكر للممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها القيمة حيال نتائج تقرير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الصادر في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٨، والخاص بالتطورات المتعلقة بالحادثة التي وقعت في سالزبري في ٤ آذار/مارس الماضي، والتي استخدمت فيها مادة كيميائية سامة أدت إلى تسمم ثلاثة أشخاص ودخولهم المستشفى. كما أشكر مندوبة المملكة المتحدة على إحاطتها المفصلة بشأن آخر مستجدات التحقيقات. وأكرر هنا تمنياتنا للمصاب وابنته ولمن تضرر من أفراد الشرطة والعامّة بالشفاء العاجل.

إن تحليل المختبرات لدى المنظمة سالفة الذكر، يؤكد من خلال فحص العينات البيئية والعينات الأحيائية الطبية، استخدام مادة كيميائية سامة شديدة النقاء، وتم تصنيفها كغاز للأعصاب في حادثة سالزبري. وعليه، تعيد دولة الكويت تأكيدها على موقفها الثابت المتمثل في إدانة استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي طرف وفي أي وقت وفي أي مكان، أو إنتاج هذه الأسلحة أو حيازتها وتخزينها أو الاحتفاظ بها أو نقلها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك استناداً إلى ما نصت عليه المادة الأولى من اتفاقية انتشار الأسلحة الكيميائية، والتي ما فتئت دولة الكويت طرفاً فيها منذ عام ١٩٩٧.

ونعرب عن تضامننا مع المملكة المتحدة ومساندتها لكافة الإجراءات والتدابير التي تقوم بها في إطار التحقيقات إزاء هذه الحادثة. كما تؤمن دولة الكويت بأهمية الاحتكام إلى القانون الدولي والأعراف الدولية، وبأهمية صون الأمن والسلم الدوليين وفق ما جاء في ميثاق الأمم المتحدة، وتحث على تعاون جميع الأطراف المعنية مع كافة التحقيقات الجارية حيال هذه القضية، من خلال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وذلك بما يتماشى ويتوافق مع مواد ونصوص الاتفاقية.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها الإعلامية، ونعرب عن امتناننا للغاية لبريطانيا على عقد جلسة اليوم، التي كنا نترقبها بفارغ الصبر. ولكننا، للأسف، لم نسمع شيئاً جديداً منها اليوم.

حينما أستمع إلى بعض زملائي، أشعر بأننا قد انتقلنا من رواية ”مغامرات أليس في بلاد العجائب“ وصرنا في رواية ”من خلال المرآة“ بدلاً من ذلك. إن شركاءنا الغربيين لا يهتمون بالحقيقة، وذلك ليس في هذه المسألة وحسب. إنهم لا يُصغون ولن يستمعوا.

نحن نقول باللغة الروسية أنكم تتكلمون إليهم عن فوما وهم يتكلمون إليكم عن يرم – بعبارة أخرى، نحن نتكلم عن تفاح وبرتقال.

لقد سمعنا اليوم إلى نفس الكذبة التي استخدمتها المملكة المتحدة بالفعل في محاولة لتضليل المجتمع الدولي. ويُزعم بأن المملكة المتحدة لم تتلق ردودا على الأسئلة التي طرحتها علينا. وأود أن أشير مرة أخرى، لمعلومية المجلس، إلى أن الأسئلة التي طرحت علينا تتألف بالفعل من أسئلة مهلة الـ ٢٤ ساعة التي

تتلخص في سؤال واحد: ''لم فعلتم ذلك؟''. غير أن بعض حلفاء بريطانيا ظلوا يحثوننا مرارا وتكرارا، بمستوى من الإصرار يستحقه موضوع أفضل، على الإجابة على أسئلة المملكة المتحدة والتعاون معها. فإذا كانت لديهم أسئلة لم يطرحوها علينا بعد، فلربما يمكنهم تمريرها إلينا، على افتراض أن بريطانيا لن تطرح علينا أي أسئلة إضافية. وسنكون في غاية الامتنان.

لقد سمعنا اليوم نفس السلسلة من الاتهامات غير المؤسسة، التي يزعم أنها الآن مسنودة بسلطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. لأقول أولا بأنه لا يوجد أي شيء في تقرير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية يدعم الصيغة البريطانية الكاذبة عن مشاركة روسيا في حادثة سالسبيري. والشيء الأساسي الذي لا وجود له فيه، ويسعى البريطانيون بجد لأن يجدوه فيه، هو أي استنتاج بأن المادة المستخدمة في سالسبيري أنتجت في روسيا. بل على العكس من ذلك، فالسرعة التي أجرت بها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تحليل هذه المادة لا تؤكد سوى أنه يمكن أن تنتج في أي معمل به المعدات المناسبة. وفي نهاية المطاف، يجب أن يكون لدى المرء معيار للمركب السام حتى يجري تحليلا مقارنا، وهذه المعامل توجد في المملكة المتحدة في بورتون داون، وفي الولايات المتحدة وفي عدد من البلدان الأخرى. وقد كانت معادلة المادة معروفة منذ عام ١٩٩٨، عندما أدرجها مركز إدجوود البيولوجي الكيميائي التابع لجيش الولايات المتحدة في قاعدة بيانات المعهد الوطني المعني بالمعايير والتكنولوجيا. وعلاوة على ذلك، فإن من شأن البحث عن كلمة نوفيتشوك في مورد غوغل لبراءات الاختراع على شبكة الإنترنت أن يسفر عن أكثر من ١٤٠ براءة اختراع أصدرت في الولايات المتحدة وحدها ولها صلة باستخدام تلك المادة الكيميائية السامة والوقاية منها.

لقد انقضت بالفعل ستة أسابيع منذ حادث سالسبيري، الذي وقع في ٤ آذار/مارس، ومع ذلك فإن الثغرات في هذه القصة، التي يربط مكوناتها أضعف الخيوط، لم تستعص على التلاشي فحسب، بل إنها تضاعفت بسرعة مذهلة. ونحنغير متفاجئين بسلوك لندن. ففي جلسة المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية اليوم، أعلن الممثل البريطاني، الذي كان بيانه مبنيا كالمعتاد على أكاذيب وتضليل عن دوافع روسيا وأساليبها ووسائلها، مرة أخرى، قائلا:

(تكلم بالإنكليزية)

''إن سجل روسيا المثبت مليء بتنفيذ عمليات الاغتيال التي ترعاها الدولة.'' من الذي أثبت ذلك؟

(تكلم بالروسية)

وبالطبع فقد أعقب ذلك بعدد من الإشارات إلى قضية لتفيننكو، مستشهدين بحجج تستند إلى مفردات جديدة في سوابق بريطانيا القضائية، من شاكلة

(تكلم بالإنكليزية)

''من المحتمل أن يكون الرئيس بوتين قد وافق على ذلك''؛ و ''قد تكون الدولة الروسية متورطة''؛ و''قد تكون الدولة الروسية رعت شن الهجمات''؛ ''وقد كان هناك العديد من عمليات الاغتيال المشتبه في أنها قد تكون برعاية الدولة الروسية''

(تكلم بالروسية)

وكل ما شهدناه اليوم وسمعناه هو أمر قد شهدناه وسمعناه من قبل. لقد مررنا بكل هذه التجربة في قضية لتفيننكو، بانعدام كامل للشفافية من البريطانيين، الذين أخفوا، إلى يومنا هذا، كل وثيقة من شأنها أن تمكننا من وضع تصور كامل لما حدث له وقتها. وبوسعي إبلاغ الذين لا يدرون، بأن المملكة المتحدة قد صنفت تلك المعلومات، ببساطة، كمعلومات سرية.

ولم يكن أسلوب عمل لندن فيما يتعلق بتقرير فريق المساعدة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الصادر في

١٢ نيسان/أبريل، استثناء من ذلك. ففي الصفحة ونصف الصفحة من الوثيقة التي عممت، لم تمنع بريطانيا خبراء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من ذكر نوع المساعدة التقنية التي طلبتها فحسب، بل حتى من تسمية المادة الكيميائية السامة التي حددها معمل بورتون داون، مفضلين التستر على كل تلك المعلومات في القسم السري من التقرير، الذي من شأن مناقشته في اجتماع مفتوح للمجلس أن ينتهك قواعد السرية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. والسبب في فعل ذلك يبدو واضحا لنا.

حسنا، إن لم يشأ البريطانيون أن يمنحوا أعضاء المجلس الحق في مناقشة ما أذنوا بأن يكون مشمولا في الجزء الموضوعي من التقرير، فسنناقش ما لم يرد فيه. وقبل كل شيء، ما لم يرد هناك هو أي إشارة إلى الاتحاد الروسي، وهو ما يتفق مع الاستنتاجات التي سمعنا بالفعل من بورتون داون. ولم تكن هناك أدنى إشارة إلى المعلومات الحاسمة للغاية بشأن العوامل المتعلقة بتسمم سيرغي ويوليا سكريبال ونك بيلي. ولا كانت هناك أي معلومات عن تاريخ مرضهم أو العلاج الذي تلقوه.

ولا يوجد تفسير للكيفية التي أمكن بها الكشف عن مادة كيميائية سامة غير مستقرة لحد بعيد في بيئة رطبة، حسب زعم مخترعها فيل ميرزايانوف، بتركيز عال بعد ما يقرب من ثلاثة أسابيع من الحادثة. كما لم تكن هناك أي معلومة عن كيف يمكن لهذه المادة، التي يزعم أنها أكثر فتكا بأكثر من عشر مرات من عامل VX، أن تؤثر على بعض الضحايا بعد سبع ساعات من تعرضهم لها بينما تمكنت من آخرين على الفور. ولماذا حينها – والحمد لله – لم تكن الآثار فتاكة؟ ربما يكون فيل ميرزايانوف وخبراء بورتون داون يتحدثون عن مادتين سامتين مختلفتين.

وعلاوة على ذلك، ليس هناك تفسير معقول في التقرير عن كيف أن عينة دم من أحد الضحايا أخذت بعد ١٨ يوما من وقوع الحادث يمكن أن تكون محتوية على مادة كيميائية سامة غير متحللة حددها معمل بورتون داون، بينما لم تتم ملاحظة هذا الأمر في الضحية الأخرى، التي عانت من مستوى تلوث أكثر سمية. إن ذلك السيناريو ليس فقط غير معهود في عوامل مؤثرة في الأعصاب تتسبب في الشلل، بل إنه قد يكون كذلك إشارة غير مباشرة بأن من المرجح جدا أنه قبل أن يتم أخذ عينة المادة الكيميائية السامة التي حددها بورتون داون، تم حقن الضحية بالعامل بينما كان في غيبوبة مستحثة، ولذلك لم يكن هناك وقت كاف لحدوث تفاعل كيميائي حيوي.

وذلك يثير سؤالا هاما. في ٥ نيسان/أبريل، عندما أوردت اقتباسا لبوريس جونسون بشأن وجود عينات من A-234 في بورتون داون، رد الممثل الدائم للمملكة المتحدة (انظر S/PV.8224) بما مفاده أنه مسموح للمملكة المتحدة أن تجري بحوثا للأغراض الدفاعية. ولعل الخبراء في بورتون داون قد أجروا تحقيقا ويحوزون على هذه المادة السامة ومواد سامة أخرى ليست مدرجة في قوائم اتفاقية الأسلحة الكيميائية ذات الصلة. وأعتقد أنه في إطار التحضير لتقرير المجلس الاستشاري العلمي للمدير العام للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية للمؤتمر الاستعراضي الرابع لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، سيكون الآن هو الوقت المناسب ليطلع خبراء بورتون داون المجتمع العملي عن بحثهم بشأن A-234 للأغراض الدفاعية وربما بشأن مواد سامة أخرى من شأنها أن تشكل خطرا على أهداف الاتفاقية.

ولكن علينا ألا نخضع للأوهام، إن المسار الذي قررت بريطانيا اتخاذه في حادث سالسبيري يبين عدم السماح بتكرار ذلك أبدا. وليس للمملكة المتحدة وحلفائها أي رغبة في المناقشة المهنية لذلك الأمر، في حين تزداد شكوك الكيميائيين والخبراء الفنيين أكثر من ذي قبل كلما تعمقوا في دراسة النسخة البريطانية الرسمية.

وللأسف، فإن تفسير لندن الحر لأحكام اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية لا يؤدي إلا إثارة التساؤلات. فعلى سبيل المثال، يشير البريطانيون باستمرار إلى أن تحقيقاتهم الوطنية تجري

وفقا للفقرة ١ من المادة السابعة من الاتفاقية. وكان ممكنا تبرير هذه الإشارات إن لم تكن تتعلق بمثل هذا التحقيق ذي الصلة بأولئك الأفراد المحددين بدنيا وقانونيا ويخضعون للولاية القضائية البريطانية. ولا أعتقد أن من الضروري الإشارة إلى أن روسيا ليست خاضعة للولاية القضائية البريطانية، فذلك أمر غني عن البيان. وفي ذلك الصدد، فإننا نطلب توضيحا من البريطانيين لما إذا كانت تلك التصريحات الصادرة من داوننغ ستريت عن تورط روسيا المزعوم في حادث سالسبيري تعدُّ محاولة لممارسة الضغط السياسي على سير التحقيق أو على النتائج النهائية التي ستتوصل إليها تحقيقات سكوتلانديارد، أم أن من الطبيعي أن تحدد الحكومة – بموجب النظام القانوني البريطاني – الطرف المذنب وأن تعمل هيئات تحقيقاتها لاحقا على تكييف التحقيق مع تلك النتائج؟

وأود أن أشدد مرة أخرى على أنه تجب إزالة أي شكوك بشأن امتثال أي من الدول الأطراف بحسن نية لالتزاماتها بموجب الاتفاقية على النحو المنصوص عليه في المادة التاسعة. فليس لدينا علم بأي معنى آخر للعبارتين ”يجب“ و”ينبغي“ في معناهما المقابل في الإنكليزية. وسنكون ممتنين لأي تفسيرات أخرى محتملة لهاتين العبارتين في معنى آخر غير الالتزام إن تفضل علينا بها أحد الناطقين بالإنكليزية. وسيكون ذلك مفيدا للغاية بالنسبة لمستقبل عملنا الفعلي في المجلس.

وطالما تم تجاهل مقترحاتنا المتكررة بأن تبدأ لندن التعاون معنا بموجب المادة التاسعة، وكذلك تم تجاهل الطلبات المقدمة من المدعي العام في روسيا وفقا للفقرة ٢ من المادة السابعة بشأن تقديم المساعدة القانونية في القضايا الجنائية، فلم يعد لدينا خيار آخر سوى أن نشرع في تقديم طلبنا بموجب الفقرة ٢ من المادة التاسعة مرفقا بقائمة من الأسئلة الموجهة إلى المملكة المتحدة عن الحادث الذي وقع في سالسبيري في ٤ آذار/مارس. وقد أرسل الممثل الدائم لروسيا في لاهاي مذكرة بذلك الشأن في ١٣ نيسان/أبريل إلى البريطانيين عبر الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

في ذلك الصدد، وبهدف اتخاذ التدابير الرامية إلى تعزيز اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، نرى أن من الضروري أن يعد المدير العام للأمانة الفنية مشروع قرار لتعديل مرفق الاتفاقية المتعلق بإدراج المواد الكيميائية وأن يقدمه إلى الاجتماع المقبل للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفقا للفقرة ٥ من المادة الخامسة عشرة من الاتفاقية. ومن شأن ذلك أن يسمح بالتصنيف الرسمي للمادة التي حُددت بأنها بورتون داون وأنها عامل من عوامل الحرب الكيميائية فحسب، بل سيضعها وأسلافها أيضا تحت الرقابة المستمرة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وكان ذلك ما ينبغي القيام به قبل فترة طويلة من جانب البلدان التي توفرت لديها جميع المعلومات اللازمة كما تبين، بما في ذلك العينات من هذه المادة الكيميائية السمية بدلا من استخدام منتديات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومجلس الأمن لنشر معلومات عن ادعاءات باطلة بأن الاتحاد الروسي قد أخل بالتزاماته بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وليست سرا تلك الحملة الإعلامية، أو بالأحرى الحرب الإعلامية التي شنتها السلطات البريطانية على روسيا في ما يسمى قضية سكريبال. ويستمر تجاهل قواعد القانون الدولي والقانون العام والمبادئ والقواعد الدبلوماسية، بل حتى الحس السليم وأبسط قواعد اللياقة. وفي ظل الصمت المطبق من جانب السلطات البريطانية المختصة بالوقائع الموضوعية للقضية ومختلف الإعلانات والتصريحات ذات الدوافع السياسية العدائية التي استهدفت روسيا منذ البداية، ما زالت تصدر تصريحات جديدة عما حدث وتطفو إلى السطح تضاربات كبيرة ومعلومات مضللة بشكل مباشر لا تنوي لندن نفيها بأية حال. وبذلك تنتشر الشائعات الباطلة. وتذهب التقديرات هذه إلى أنه وبفعل كل هذا الضجيج القائم على اتهامات لا أساس

لها من الصحة والإشارات إلى منظمات موقرة مثل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية - التي يزعم تأكيدها التام للاستنتاجات البريطانية بشأن تورط روسيا، وهو ما أكرر القول مرة أخرى أنه ليس سوى كذبة - لن تتمكن الحكومات والمجتمعات من التمييز الدقيق بين عناصر التحليل الكيميائي ومختلف التضاربات في الاتهامات المثارة. وكما يقول ذلك الاقتباس الشهير الذي كثيرا ما ينسب إلى ونستون تشرشل ''فليس هناك شيء اسمه الرأي العام، وإنما هناك الرأي المنشور فقط''. وليس للبريطانيين وحلفائهم غضاضة في أن تنشر ادعاءاتهم الكاذبة هذه عبر وسائط الإعلام.

لقد وجه إلينا البريطانيون سؤالين، وفي المقابل وجهنا إليهم ٤٧ سؤالا. ولم نتلق منهم سوى إجابات جزئية على اثنين منها. وليست هناك أي إجابات على الأسئلة التي طرحناها خلال جلسة مجلس الأمن السابقة المعقودة في ٥ نيسان/أبريل بشأن هذه المسألة، وما تزال لدينا المزيد من الأسئلة، وقد عقدنا العزم على ألا يمر الأمر هكذا.

وبهدف موافاة المجلس بالجانب العلمي والوقائعي من هذه القضية، سنعمم على نحو منفصل البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في دورتها التاسعة والخمسين، إضافة إلى التسلسل الزمني للأحداث الذي أعدته سفارتنا في لندن، وكذلك سنعمم نسخة من بياني اليوم.

وفي حين يستمر الصراخ والضجيج، ما زالت السلطات البريطانية منشغلة وتعمل بجد للتخلص من أي أدلة أو بيّنات مادية. فقد تم التخلص من الحيوانات المنزلية الأليفة ولم تؤخذ أي عينات منها. ويستمر تنظيف الأماكن التي زارتها عائلة السيد سكريبالز، بما في ذلك الحانة والمطعم والمقعد بل حتى تربة المتنزه وما إلى ذلك - في حين يواصل المواطنون العاديون حياتهم في سالسبيري وكأن شيئا لم يحدث على الإطلاق. ولم يعد معروفا المكان الذي توجد فيه يوليا سكريبالز، ولم يسمح للقنصلية بالوصول إليها باعتبارها مواطنة روسية. وأود أن أذكّر المجلس بأنه ما من أحد شاهد يوليا أو سيرغي منذ ٤ آذار/مارس. وفي الوقت نفسه، اُرتكبت جريمة - الشروع القتل مع إيحاءات بأنها قد تكون ذات طابع إرهابي - بحق مواطنين روسيين.

وأود أن أؤكد مجددا موقفنا المبدئي، وهي أننا لن نقبل نتائج أي تحقيقات وطنية أو دولية دون أن تتوفر لدينا جميع المعلومات - سواء كانت بيانات مستمدة من تحقيق جنائي أو تقرير مخبري تقني كامل - دون التمتع بحقنا في وصول خدماتنا القنصلية إلى مواطنينا الروس، والأهم من ذلك، دون المشاركة المباشرة من جانب الخبراء الروس في جميع العمليات الرامية إلى توضيح ما حدث في سالسبيري في ٤ آذار/مارس. والأمر الوحيد الذي نعتقد بصحته تماما ولا جدال فيه في الوقت الحاضر هو أن لندن تواصل إخفاء المعلومات الحاسمة لإثبات الحقيقة، وأنها ضد أي شفافية بشأن هذه المسألة.

وقد اتخذت السفارة البريطانية في موسكو موقفا استثنائيا آخر عندما قدّمت قبل بضعة أيام معلومات مثيرة، هي تقريبا نفسها التي قدمها الممثلون الدائمون لبريطانيا لدى الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية اليوم في الرسالة الموجهة إلى الأمين العام (S/2018/218). وقد ورد في تلك الرسالة أولا، ما فتئت روسيا تنتج وتخزن عامل نوفيشوك السام على مدى السنوات العشر الماضية. ثانيا، أجريت في روسيا بحوث في مجال استخدام عوامل الحرب الكيميائية لأغراض اغتيال الأشخاص. ثالثا، ابتداء من عام ٢٠١٣ ازداد نطاق اهتمام الاستخبارات الروسية بالسيد سيرجي سكريبال.

رائع، حسنا فعلتم.

وأعود الآن إلى الرسالة الموجهة من الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة التي عممتها اليوم، بما في ذلك تعميمها على الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

وكما جرت العادة، فهو حافل بالأكاذيب والمزاعم التشهيرية التي لا أساس لها من الصحة. وكما جرت العادة، فهو يتسم بمفردات مثل ''من المحتمل جدا'' و ''قد يكون'' و ''يشتبه أن''. وقد كانت للمملكة المتحدة في السابق الجرأة على تقديم تأكيدات قاطعة بشأن الإعلانات عن الأسلحة الكيميائية لدينا ومناقشة أساليب عمل أجهزة الاستخبارات لدينا. ولكن زملاءنا البريطانيين ذهبوا هذه المرة إلى أبعد من ذلك. فقد اتهموا الرئيس بوتين بالمشاركة المباشرة في برنامج كيميائي عسكري، بدون استخدام علامات استفهام أو مراجع أو عبارة ''من المحتمل جدا''. لقد اندهشت واستمتعت دوما بالإيحاءات الغريبة التي يقوم بها زملاؤنا البريطانيون – وليسوا وحدهم – عن كيفية عمل نظام الحكم الروسي. في لندن، من الواضح أنهم يعتقدون أن للرئيس الروسي هواية. فكلما كان لديه وقت فراغ خارج نطاق مهامه الرسمية، فإنه يقضيه في برامج الأسلحة الكيميائية. ولا أدري ما إذا كان الناس في لندن أو البعثة الدائمة هنا يدركون أنهم قد تجاوزوا حدود اللياقة والمقبولية. وأعتقد أنه ينبغي لهم أن يشكروا رئيسنا على اتصافه بقدر كبير من ضبط النفس.

ولماذا كل هذا ضروري؟ والجواب بديهي وفي منتهى الوضوح. هذه محاولة للتشهير بروسيا عموما والتشكيك في شرعيتها ودورها في الساحة الدولية. وأنا لم أقل أن سالزبري ودوما مرتبطتان على سبيل الاستسهال. أولا، لأنهما استفزازان، وثانيا لأن لكلتيهما علاقة بروسيا. وهذا تحريض سافر ضد روسيا يهدف إلى تعميق الخلاف بين روسيا والاتحاد الأوروبي، وهو أمر من الواضح أن توقيته يناسب بشكل خاص المملكة المتحدة عشية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. هذا كل ما في الأمر.

وفي الختام، يبدو أن الوقت قد حان لكي نستشهد بروائع الأدب العالمي – في هذه الحالة، بشكسبير، الذي قال في مسرحية هنري السادس، الجزء الثالث: ''الشكوك تتصيد دائماً العقول المذنبة''. والآن هكذا ينبغي للبريطانيين أن يحاولوا لملمة ما يسمى بشكوكهم عَلَى نَحْوٍ جَمِيل، وإلا فإنهم إلى حد ما غير مقنعين بتاتا. بل إننا نشفق عليهم.

وسننتظر بفارغ الصبر الحلقة المقبلة من هذا المسلسل الشيق. وإذا جاءت لبريطانيا ببعض المعلومات الجديدة أو المثيرة على نحو ما ذكرته اليوم، فإننا نحتفظ بالحق في طلب عقد هذا الاجتماع أنفسنا. ويتعين على المملكة المتحدة ألا تظن أن بإمكانها أن تتستر وراء شبكتها المشينة من الأكاذيب والتخمين. ولم تنته بالتقرير عن زيارة المساعدة التقنية التي قامت بها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وسنواصل المطالبة بأن تزودنا بالوقائع.

ولا شك في أن هناك كيمياء في هذه القضية – أقصد الكيمياء التي تربطها بالكلمة الروسية التي تعني ''احتيال''. نعم، فقد قاموا بالاحتيال تماما. ولكننا نتفق معهم بشأن نقطة واحدة. لن يكون هناك أي إفلات من العقاب على هذه الأفعال، ويجب محاسبة المسؤولين عن هذا الاستفزاز.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

نود أن نشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها الإعلامية. ونحن ممتنون لممثلة المملكة المتحدة على المعلومات التي قدمتها لنا

لقد لاحظت بيرو بقلق بالغ الحوادث الناجمة عن الاستعمال المؤثر على الأعصاب في الأماكن العامة في المملكة المتحدة، الأمر الذي أدى إلى تعرض حياة ما لا يقل عن ثلاثة أشخاص لخطر جسيم. ونود أن نؤكد مرة أخرى على تضامننا مع الضحايا، الذين نتمنى لهم الشفاء التام، ومع أبناء شعب المملكة المتحدة الذين كان يحتمل أن يتعرضوا للعوامل الكيميائية

المعنية. تدين بيرو جميع أشكال استخدام الأسلحة الكيميائية. ونعتقد أن هذه الممارسة تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، وجريمة بشعة وانتهاكا صارخا لنظام عدم الانتشار ذي الصلة. وفي ضوء التحقيقات والتقرير الصادر عن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن عينات دم الضحايا المباشرين للهجوم، يجب أن نشدد على أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية تحظر استخدام أي مادة كسلاح كيميائي.

وأخيرا، نحث الأطراف المعنية على التعاون الكامل مع التحقيقات من أجل تحديد المسؤوليات والجزاءات، نتيجة لهذه الحادثة، تماشيا مع مبدأ التسوية السلمية للمنازعات.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

طلب ممثل المملكة المتحدة الإدلاء ببيان آخر.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): سأتوخى الإيجاز. لقد وجه لي السفير الروسي عددا من الأسئلة. وليس لدي ما أضيفه إلى ما قلته بشأن التقرير المقدم من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الذي نُشر للتو والطريقة التي جرى أخذ العينات بها. وليس لدي ما أضيفه إلى ما قلته بشأن الجانب القنصلي. وأود أن أشدد على أن التحقيق في المملكة المتحدة مستقل حقا عن الحكومة. وفي ما يتعلق بالامتثال الانتقائي إزاء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أو اتفاقية الأسلحة الكيميائية، فإننا دولة طرف ذات سمعة جيدة جدا. وبخصوص مسألة بورتون داون، فإن المملكة المتحدة لا تمتلك أسلحة كيميائية. إن بورتون داون هي مؤسسة دفاعية تجري بحوثا وتقدم دعما علميا وتقنيا إلى حكومة المملكة المتحدة في ما يتعلق بالحماية من الأسلحة الكيميائية. والبحوث الوقائية أمر مسموح به بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ومؤسسة بورتون داون ممتثلة بصورة كاملة للاتفاقية، وهي تخضع للتفتيش المنتظم من جانب منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وأية دولة عضو مدعوة إلى إجراء تفتيش في أي وقت ويجوز لها القيام بذلك.

لقد تلقينا ١٦ سؤالا من الاتحاد الروسي بموجب المادة التاسعة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وتوضح قواعد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومواد الاتفاقية أن لدينا ١٠ أيام للرد، وسنرد. أما بالنسبة للرئيس بوتين، يسعدني أن أوضح أنني كنت أشير إلى أوائل العقد الأول من هذا القرن. وفي ما يتعلق بقضية ليتفينينكو، فإن تقفي أثر البولونيوم قادنا حرفيا إلى روسيا.

وأود أن أكرر شيئا ذكرته من قبل. إننا نحترم روسيا كبلد. وليس لدينا أي خلاف مع الشعب الروسي. ولكننا نجاهر دائما برفض السلوك المتهور وغير القانوني من جانب السلطات الروسية، سواء حدث ذلك في سورية أو في سالزبري.

وأخيرا، عندما يحل عيد الميلاد، أود أن أشتري لزميلي السفير الروسي اشتراكا في نادي كتب إنكليزي. ولكن لأن عيد الميلاد لم يحل بعد، أود أن أرد له جميله الأدبي اليوم. إن الرواية الروسية لسلوك المملكة المتحدة وما يحدث على أرض الواقع في كل من سالزبري وسورية هي إعادة كتابة لرواية جورج أورويل ”١٩٨٤“، بعد تحديثها لتتناسب مع العصر الحديث ومع الأساليب الروسية الحديثة.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠.